

المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر
لكلية الحقوق – جامعة المنصورة



الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية

في الفترة من ١ – ٢ إبريل ٢٠٠٩
بقاعة السنهورى بكلية الحقوق – جامعة المنصورة

بحث بعنوان

الراهن والمحتمل من استمرار الأزمة المالية وتدهور أسعار البترول
على الاقتصاد الجزائري

إعداد

الأستاذ الدكتور / غويني العربي

أستاذ مكلف بالدروس بكلية الاقتصاد وعلوم التسيير

جامعة الجزائر

موضوع المداخلة : الراهن والمحتمل من استمرار الأزمة المالية

وتدهور أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

محاور المداخلة :

- توطئة

- مفاهيم أساسية للأزمة المالية

- واقع الاقتصاد الجزائري حسب المؤشرات والأرقام :

- المصير المنتظر للاقتصاد الجزائري في حال استمرار الأزمة المالية وتدهور أسعار البترول

- بدلاً من الخاتمة

توطئة :

أصبحت الأزمات سمة ظاهرة في المجتمعات المتقدمة والنامية معاً. فهي تشغل بال الحكام والساسة ، مثلما تشغل بال الاقتصاديين ورجال المال والأعمال ، ورجال التربية وعلماء الاجتماع وإن اختلفت أزماتهم من حيث أسبابها وأعراضها وموضوعاتها ومعالجتها .

لم تكن الأزمة المالية العالمية التي هزت أركان البنوك والأسواق المالية الأقوى في العالم إلا خطاب ناسف في وجه دعاة وأنصار الاقتصاد الحر ، هؤلاء كانوا دوماً يصرون على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وترك المجال للسوق ليكون هو البديل عنها .

رغم أن الأزمة المالية العالمية هزت أكبر قوى اقتصادية في العالم ، ولم تؤدي إلى انهيارها إلا أنها أوجدت مناخاً من الوعي السياسي والاقتصادي في العالم بمكامن الضعف في هذه القوى التي مثلت أنموذجاً سياسياً واقتصادياً لطالما ينادي البعض به .

المحور الأول : مفاهيم أساسية للأزمة المالية

إن الانهيار الذي أصاب الشركات العالمية والبنوك والأسواق المالية أصبح يطرح أكثر من استفهام حول : ماهية الأزمة المالية وظروف ظهورها ؟ لماذا تعتبر الأزمة المالية الأمريكية أزمة عالمية ؟ وماذا عن تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الجزائري؟

١- **تعريف الأزمة المالية :** لا يوجد إجماع على تعريف موحد ومحدد للأزمة المالية، لكن من المفاهيم البسيطة لمصطلح الأزمة المالية، هو أنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية والبنكية تنتقل آثارها إلى القطاعات الأخرى.

٢- جذور الأزمة : ترجع جذور الأزمة المالية العالمية إلى ما يلي :

١. الزيادة في حجم القروض الممنوحة بروهونات عقارية من قبل المؤسسات المالية الأمريكية بمعدل فائدة متغير ، مع عدم وجود ضمانات كافية.
٢. كانت نسبة الفائدة في وقتها منخفضة جداً مما شجع على زيادة في حجم هذه القروض فمنها ما تم منحه لغرض السكن أو لغرض الاستثمار طويل الأجل أو المضاربة المرهونة .
٣. عمدت البنوك الأمريكية إلى تحويل القروض الممنوحة إلى سندات متداولة في الأسواق المالية من خلال البيع لشركات التوريق .
٤. استخدام الديون للحصول على المزيد من الديون ، حيث قامت البنوك ببيع الديون على شكل سندات إلى مستثمرين آخرين الذين قاموا بدورهم برهن السندات لدى البنوك أخرى مقابل حصولهم على ديون جديدة لشراء المزيد من تلك السندات .
٥. قيام البنوك بتأمين على تلك السندات لدى شركات التأمين المشهورة ، على أن يتحمل حامل السند رسوم التأمين ، وذلك بغية الحماية من خطر الإفلاس ، هذا الإجراء شجع على اقتناء المزيد من تلك السندات .
٦. بداية من عام ٢٠٠٧ م أصبحت قيمة العقارات أقل من قيمة السندات المتداولة والصادرة بشأنها .
٧. أصبح الأفراد عاجزين عن سداد ديونهم ، حتى لو تطلب ذلك بيع عقاراتهم المرهونة ، وأصبحت الأسواق المالية بالشلل التام .

إنّ الأزمة المالية التي نتحدث عنها هنا هي تلك التي تواجه الدول المتقدمة والنامية معاً . فالأزمة المالية هي غير الأزمة السياسية وغير الأزمة الاجتماعية أو الأزمة الإدارية ، مع أن هناك تداخلاً وترابطاً عضوياً وجدلياً بين هذه الأزمات .

وعلى الرغم من كل هذا التداخل بين أنواع الأزمات ، فإنّ الأزمة المالية يمكن تمييزها عن غيرها من الأزمات من خلال تعريفها بإنها

- ١ . حالة استثنائية طارئة تتعرض لها الدول فتشعرها بالتوتر والقلق وتندرها بالخطر .
- ٢ . تداعي سريع للأحداث السلبية المتعاقبة تؤدي إلى تعقيد الأوضاع ، وتنبئ بحلول عواقب وخيمة .
- ٣ . موقف أو ظرف عصيب يحول دون التزام الدولة أو الشركة أو المنظمة بخطتها وبرنامج عملها ويستلزم تحولها لسلوكيات واجراءات استثنائية لفترة مؤقتة .

كما أنّ للأزمة المالية خصائص تمييزها عن غيرها من التحديات والمصاعب التي تواجه الدول أو المجتمعات وهذه الخصائص هي

- ❖ **المفاجئة :** إن عنصر المفاجئة يعد احدى الخصائص المشتركة بين الأزمات والكوارث معاً لكن هناك فارق كبير ، فالأزمة المالية أو أزمة تدهور أسعار النفط لا يمكن أن تقع إلا بفعل فاعل قد يكون فرد أو مجموعة أفراد أو دولة .
- ❖ **التهديد :** من البديهي أن يؤدي عنصر المفاجئة في قوع أي حدث سلبي لأية منظمة أو دولة إلى خلق أجواء من القلق والتوتر الذي يندر بدوره بالتهديد للمصالح والممتلكات والعلاقات والقيم ومصير الأمم
- ❖ **ضغط الوقت :** مع الوقت الذي تزداد فيه الأمور تعقيداً يوماً بعد آخر وربما ساعة بعد أخرى أثر وقوع الأزمة ، فإن الدولة وقياداتها سوف تواجه ضغطاً رهيباً في الهامش الزمني المتاح لها . فهناك عدة اجراءات أو عمل يتطلب فترة معينة من أجل الانتقال إلى عمل آخر لكن تجدها غير قادرة على التحرك بسبب التهديد المرافق لها .
- ❖ **الغموض وعدم التأكد :** تتمثل في نقص المعلومات اللازمة لتفسير ما حدث أو كيفية حدوثها وتحديد السبب أو الأسباب الرئيسية لذلك . فالأسئلة التي تطرح في ظل ظروف الأزمات تكون عادة كثيرة لكن الإجابة عنها متعذرة إن لم تكن مستحيلة .
- ❖ **لكل أزمة دورة حياة :** المتأمل في كل الأزمات التي تفاجئ بها الدول يلاحظ أنها جميعاً تمر بدورة حياة ، فكل منها تبدأ عند لحظة معينة تسمى مرحلة التفجر ثم تشتد مضاعفاتها لتصل إلى الذروة ثم تبدأ لتخبو وتنتهي .

المحور الثاني : واقع الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات والإحصائيات :

مقدمة :

بناءً على آخر تقرير للبنك الدولي حول الافاق الاقتصادية العالمية لسنة ٢٠٠٩ وأثار الأزمة المالية على ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي أن الجزائر قد حققت نمواً اقتصادياً خلال عام ٢٠٠٨ مقارنة بالسنة الماضية ، وقدّر التقرير نسبة النمو بـ ٤,٩% هذا العام مقابل ٣,١% عام ٢٠٠٧ ، مشيراً إلى أن احتياطياً من الصرف يقدر بـ ١٤٠ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠٠٨ أي بزيادة ٣٠ مليار دولار مقارنة بالاحتياطي المسجل في نهاية ٢٠٠٧ ، وكان رئيس الوزراء السيد أحمد أويحيى و خلال عرضه لمخطط عمل حكومته أمام مجلس الأمة أكد أن واردات الجزائر وصلت هذا العام إلى نحو ٣٥ مليار دولار بما يؤكد ضرورة التفكير في ترشيد النفقات العامة والعمل على النهوض بالنمو الاقتصادي الذي بلغ عام ٢٠٠٨ نحو ٦%.

أما بالنسبة لمحافظة بنك الجزائر المركزي أكد أن اقتصادنا لن يواجه أي عجز في السيولة المالية خلال العامين المقبلين ، وأشار في نفس السياق أن صندوق ضبط العائدات الجزائري حقق حتى نوفمبر الماضي فائضاً مالياً تجاوزت قيمته ٥٨ مليار دولار ، كما بلغ فائض السيولة المالية للبنوك الجزائرية ٣٣ مليار دولار، أما فيما يخص الدين الخارجي فقد انخفض من ٢١ مليار دولار في سنة ٢٠٠٤ إلى ٤ ملايين عام ٢٠٠٨ .

يبقى أن نشير أن هناك بعض التقارير التي أعدتها بعض مصارف الأعمال الأوروبية والمؤسسات الاستشارية العالمية التي تتعاطى مع السوق الجزائرية قد صرحت بأن اقتصادنا يخسر يومياً نتيجة تدهور أسعار النفط ومعه سعر صرف العملة الأمريكية ما يقارب الـ ١٥ مليون دولار يومياً.

I- التطورات الاقتصادية الكلية :

١- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات :

السنوات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
نسبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي	4,7	5,6	6,3

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

يلاحظ من خلال هذه السنوات أن معدل النمو بالمتوسط في الجزائر بلغ حوالي ٥,٥٤% حيث تبين أن سنة ٢٠٠٧ هي أعلى نسبة نمو تحققت بـ ٦,٣ .

2- مؤشر التوازن الداخلي (عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) :

السنوات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
مؤشر سياسة التوازن الداخلي	(14,2)	(13,60)	(11,80)	(11,80)

تعطى الدرجات حسب التغير المؤشر على النحو التالي

انخفاض العجز	انخفاض العجز	انخفاض العجز	انخفاض العجز	انخفاض العجز	انخفاض العجز	ارتفاع العجز
بأكثر من ٣,٥ نقطة مئوية	من ٢,٥ إلى ٣,٥ نقطة مئوية	من ١ إلى ٢,٥ نقطة مئوية	أقل من ١ إلى ارتفاع حتى ١ نقطة مئوية	أقل من ١ إلى أكثر من ١ إلى ٥ نقاط مئوية	من ٥ إلى ١٠ نقاط مئوية	بأكثر من ١٠ نقاط مئوية
+٣	+٢	+١	٠	-١	-٢	-٣

المصدر : IMF, Regional Economic Outlook Middle East & Central Asia April 2008

استمر عجز الموازنة بالرغم من ارتفاع أسعار البترول ، وذلك نظراً للإعتمادات الكبيرة والمخصصة في إطار تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية

٣- مؤشر سياسة التوازن الخارجي (عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي) :

السنوات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
مؤشر سياسة التوازن الخارجي	(21,30)	(15,22)	(18,70)	18,70 -

المصدر : IMF, Regional Economic Outlook Middle East & Central Asia April 2008

تعطى الدرجات حسب التغير المؤشر على النحو التالي

انخفاض العجز	انخفاض العجز	انخفاض العجز	انخفاض العجز	انخفاض العجز	انخفاض العجز	ارتفاع العجز
بأكثر من ٤ نقاط مئوية	من ٢ إلى ٤ نقاط مئوية	من ١ إلى ٢ نقطة مئوية	أقل من ١ إلى ارتفاع ٢ نقطة مئوية	من ٢,٥ إلى ٥ نقاط مئوية	من ١٠ إلى ٥ نقاط مئوية	بأكثر من ١٠ نقاط مئوية
+٣	+٢	+١	٠	-١	-٢	-٣

سجل مؤشر عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في تحقيق فائض في حساب الجاري للجزائر ، حيث ارتفعت نسبة الفائض من 15,22 % في عام ٢٠٠٦ إلى 18,70 % عام ٢٠٠٧ ، ويعزى هذا إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط

٤- مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم) :
%

السنوات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
نسبة التضخم	١,٤	١,٨	٣,٦

بوجه عام شهدت الجزائر ارتفاع طفيف في معدل التضخم .

II- تدفقات الاستثمار والتجارة

١- الاستثمار

١,١ الاستثمارات العربية البينية (تقديرات ٢٠٠٥) :

(مليون دولار)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	المجموع
الجزائر	٣٤٧,٥	٣٥٠,٠	٥٤,٦	٨٠,٤	٢٦٣,٣	٢٦٠,٦	١٣٥٦,٤

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

بمقارنة التدفقات الاستثمارية العربية البينية الخاصة المرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة من ٢٠٠٠ وحتى نهاية عام ٢٠٠٥ ، فإن هذه الاستثمارات قد شهدت تذبذبات حيث نلاحظ تسجيل ارتفاع ب ٢,٥ مليون دولار بين سنة ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ ثم نلاحظ انخفاض كبير بين سنوات ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ ، أما سنتي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ فقد شهدت استقرار ومعاودة في الارتفاع إلى أكثر من ٢٦٠ مليون دولار ونشير حسب الإحصائيات التي بحوزتنا أن نسبة الجزائر من مجموع الاستثمارات العربية البينية تبقى ضعيف جداً حيث بلغت نحو ٣٨ مليار دولار عام ٢٠٠٥ وهو أعلى مستوى تصل إليه هذه الاستثمارات منذ البدء برصدها وذلك خلال سنة ١٩٩٥ وخلال هذه الفترة نجد الجزائر في المرتبة التاسعة من بين خمسة عشر دول توافرت بياناتها ، حيث بلغت الاستثمارات البينية ٨٨٦,٠٠٠ مليون دولار من بين إجمالي يقدر ب ٧٣,٩ مليار دولار وهذا بنسبة ١,١ % ، وتعتبر هذه النسبة إذا ما قورنت بالإمكانات وبالخصائص وبالموارد الموجودة سلبية جداً

وتجدر الإشارة أن الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى نهاية

عام ٢٠٠٥ بلغ حوالي ٧٣,٩ مليار دولار .

١,٢ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (تقديرات ٢٠٠٧)

(مليون دولار)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	المجموع
الجزائر	٤٣٨	١,١٩٦	١,٠٦٥	٦٣٤	٨٨٢	٢,٠٧٨	١,٧٩٥	٦,٢٩٣

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) تقرير الاستثمار الدولي ٢٠٠٧

تشير البيانات الأولية المتوافرة لدينا أن الجزائر قد استقطبت أكثر من ٦ مليار دولار خلال مرحلة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ حيث أكبر قيمة للاستثمار الأجنبي كانت سنة ٢٠٠٥ حيث تجاوزت مليارين دولار

ويعزى هذا الارتفاع الكبير في قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر إلى الارتفاع غير مسبوق لأسعار النفط ، إلى جانب فتح قطاعات جديدة للاستثمار وخصوصا قطاع الخدمات مثل الاتصالات والنقل وتوليد الطاقة وقطاعي النفط والغاز والتوسع في إطلاق المشاريع الصناعية والسياحية والعقارية الضخمة، ومشاريع البنية التحتية إلى جانب قيام العديد من الدول العربية بتبسيط وتحسين النظم والإجراءات المتعلقة بنظام الاستثمار وتعزيز جهود الترويج للاستثمار وتعزيز الشفافية وتوفير قواعد البيانات والمعلومات الحديثة.

لكن رغم هذا نجد أن الجزائر احتلت المرتبة الثامنة من بين أربعة عشر دول توافرت بياناتها والغريب في الأمر أن بعض الدول لا تملك النفط ولا الغاز قد تقدمت على الجزائر من حيث استقطابها للاستثمارات الأجنبية كالمغرب وتونس وسوريا وهذا ما يطرح أكثر من تساؤل حول فشل الجزائر في جلب الاستثمارات الأجنبية وقد تصدرت السعودية قائمة الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي الوارد عام ٢٠٠٥ بنحو ٤,٦ مليار دولار وحصه ١٦,٥% من إجمالي الاستثمارات الواردة تليها المغرب (٣,٧ مليار دولار وحصه ١٣,٤%)، والسودان (٣,٢ مليار دولار وحصه ١١,٣%) وسوريا (٢,٧ مليار دولار وحصه ٩,٩%) وقد استحوذت هذه الدول الست على حصه تعادل ٧٢,٥% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة، بينما نجد الجزائر قد حصلت على ٢,٠٧ مليار دولار بنسبة حوالي ٧,٤%

٢- التجارة :

٢,١ التجارة البينية (تقديرات ٢٠٠٧)

بالمليون دولار

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	المجموع
صادرات بينية	٣٠٥,	٣٤٠,١	٤٧٤,	٦١٣,	٨٣٩,	٩٣٢,٥	١١١١,	٤٦١٥,
	١		٤	٢	٢		٢	٧
واردات بينية	١٧١,	٢٤٩,٧	٤٦٢,	٥٠٢,	٦٤٥,	١٠٢١,	١٤٠٩,	٤٤٦٢,
	٤		٣	٩	١	٧	٨	٩

المصدر : تقرير صندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي سبتمبر ٢٠٠٧

تراوحت نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية بالمتوسط حول ١٠ % خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ ، وبالرجوع إلى البيانات الواردة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٧ وبيانات منظمة التجارة العالمية عن التجارة الخارجية أمكن تقدير حجم التجارة العربية البينية خلال عام ٢٠٠٧ من المتوقع أن تكون بلغت نحو ١٣٧ مليار دولار وما نسبته ١١,١ % من إجمالي التجارة العربية الخارجية ، تشكل الصادرات منها نسبة ٥٠,٩ %، في حين تشكل الواردات منها نحو ٦٧ %

ونجد أن نسبة الجزائر من إجمالي الصادرات البينية لخمس سنوات قد بلغ حوالي ٢ % ، كما كانت نسبة وارداتها من بين إجمالي الواردات البينية ب ١,٩٥ %

٢,٢ - التجارة الخارجية (تقديرات ٢٠٠٧)

(مليون دولار)

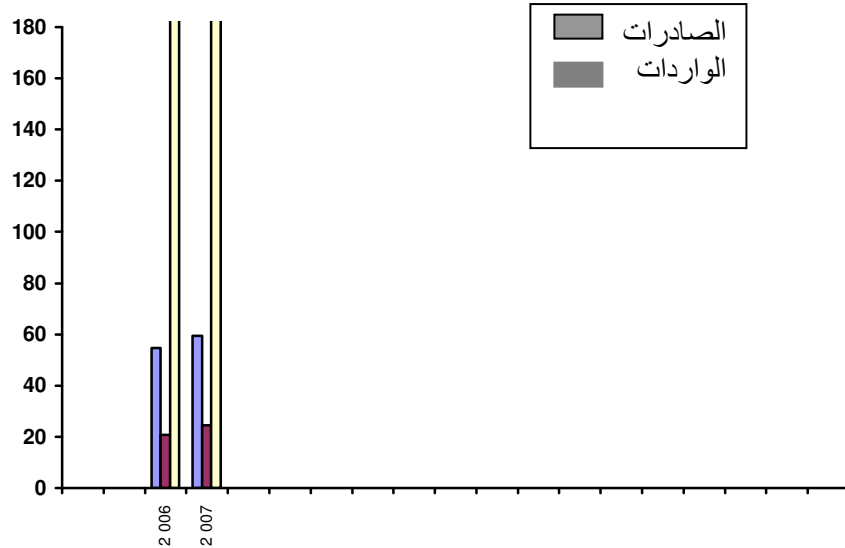
البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٧
صادرات جزائرية للعالم	٥٤,٦١	٥٩,٥١	الواردات	٢٠,٦٨	٢٤,٥٢٠
	٣	٨		٠	
منها للدول العربية	١,١٢٢	١,٤٧٩	الميزان التجاري	٣٣,٩٣	٣٤,٩٩٨
				٣	
% العربية	٢,١	٢,٥			

المصدر : منظمة التجارة العالمية

ملاحظة : هذه الإحصائيات خارج صادرات النفط

وحسب الشكل رقم ٠٤ نجد الجزائر في المرتبة الثالثة رفقة الكويت في حجم التجارة الخارجية

شكل رقم ٠٤ : التجارة الخارجية لعامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧



المصدر: منظمة التجارة العالمية

مؤشر التنافسية العالمية ٢٠٠٦-٢٠٠٧

لمحة عن المؤشر :

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام ١٩٧٩ عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum (WEFORUM) ، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار ، ويتكون هذا المؤشر بشكل أساسي من مؤشر النمو للتنافسية ومؤشر الأعمال للتنافسية العالمية ، وخلال هذا العام قد تم تعديل في مؤشر النمو للتنافسية ، حيث أصبح يتكون من تسع دعائم هي :

المؤسسات ، البنية التحتية ، الاقتصاد الكلي ، الرعاية الصحية والتعليم الإلزامي ، التعليم العالي والتدريب ، فعالية السوق ، الجاهزية التكنولوجية ، تعقيدات بيئة الأعمال والابتكار .

أما مؤشر الأعمال للتنافسية العالمية فيتكون من مؤشرين فرعيين هما :

*عمليات وإستراتيجيات الشركات

* مستوى بيئة الأعمال المحلية

الجزائر من خلال هذا المؤشر :

جاءت الجزائر في الرتبة التاسعة عربياً من حيث مؤشر النمو للتنافسية ، كذلك مؤشر الأعمال للتنافسية العالمية ، أما عالمياً فقد احتلت المرتبة ٧٠ في مؤشر النمو للتنافسية أما مؤشر الأعمال التنافسية فقد احتلت

٨٥

مؤشر التنافسية العالمية ٢٠٠٦-٢٠٠٧

مؤشر الأعمال للتنافسية الترتيب عالمياً		الدولة	قيمة المؤشر ر	مؤشر النمو للتنافسية الترتيب عالمياً		الدولة	الترتيب عربياً
٢٠٠٥	٢٠٠٦			٢٠٠٥	٢٠٠٦		
١١٦ دولة	١٢١ دولة			١١٧ دولة	١٢٥ دولة		
٣٥	٢٦	تونس	٤,٧١	٣٧	٣٠	تونس	١
٣٣	٣١	الإمارات	٤,٦٦	٣٢	٣٢	الإمارات	٢
٤٤	٣٤	قطر	٤,٥٥	٤٦	٣٨	قطر	٣
٤٧	٤٤	الكويت	٤,٤١	٤٩	٤٤	الكويت	٤
٥٤	٥١	البحرين	٤,٢٨	٥٠	٤٩	البحرين	٥
٤٣	٥٢	الأردن	٤,٢٥	٤٢	٥٢	الأردن	٦
٧٩	٦٦	مصر	٤,٠٧	٥٢	٦٣	مصر	٧
٧١	٧٦	المغرب	٤,٠١	٧٦	٧٠	المغرب	٨
٩٥	٨٥	الجزائر	٣,٩٠	٨٢	٧٦	الجزائر	٩
-	١٠١	موريتانيا	٣,١٧	-	١١٤	موريتانيا	١٠

المصدر : World Economic Forum

المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار للجزائر عام ٢٠٠٧

البيان	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية (التضخم)
الجزائر	٣	٣	٠

دليل المؤشر المركب		
أقل من ١	من ١ إلى ٢	أعلى من ٢ إلى ٣
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن كبير في مناخ الاستثمار

يلاحظ من خلال متوسط درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي ودرجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي ودرجة مؤشر السياسة النقدية (التضخم) أن هناك تحسن كبير في مناخ الاستثمار في الجزائر .

باقي المؤشرات الاقتصادية الكلية :

البيان	١٩٩٩	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
نسبة البطالة (بالنسبة المئوية)	٢٨,٥	١٥,٣	١٢,٣	١١,٨٠
إنشاء مناصب شغل (بالآلاف)	٩٧	٤٤٨	٥٠٥	٢٦٧,٠
احتياطات الصرف (مليار دولار أمريكي)	٤,٤٠	٥٦,١٨	٧٧,٧٨	١١٠,١٨
صندوق ضبط العائدات (مليار دولار أمريكي)		١٨٤٢	٢٩٣١	٣٢١٦
الأرصدة الخارجية الجارية مليار دولار أمريكي)	٠,٠٢	٢١,١٨	٢٨,٩٥	٣٠,٠٦

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري

المحور الثالث : المصير المنتظر للاقتصاد الجزائري في حال استمرار الأزمة المالية

في الوقت الذي تقضم فيه تداعيات الأزمة المالية العالمية الفوائض التي كونتها الجزائر من عوائد النفطية في السنوات الأخيرة، يحاول العديد من مسؤولينا رسم صورة مطمئنة عن قدرة اقتصادنا على الصمود في وجه العاتيات القادمة . الأكثر من ذلك، أنّ الأمر الذي يدعو إلى التساؤل أكثر من أي وقت مضى ، أنّ الحكومة عازمة على تخصيص ١٥٠ مليار دولار للخطة الخماسية الجديدة التي سيباشر بتنفيذها بعد انتخابات الرئاسة التي ستجري في بدايات أفريل القادم ، دون الإشارة إلى كيفية تأمين هذا المبلغ الضخم مع العلم أنّ الخزينة الجزائرية ستفقد أكثر من ثلثي عائداتها من الطاقة في حال بقي سعر برميل النفط دون حدود الـ ٤٠ دولارا.

إنّ المؤشرات الاقتصادية كلها دالة على أنّ اقتصادنا حقق نمواً ، لكن هذه المؤشرات والأرقام المذكورة سالفاً لن تكون كافية في تبديد التساؤلات المطروحة حول الآثار المحتملة للأزمة المالية العالمية على اقتصادنا الحقيقي و كذا بالنسبة لحقيقة الامكانيات المتوفرة حالياً وفي المستقبل لتنفيذ البرامج والمشاريع المتعلقة بالبنيات التحتية المعتمدة.

إنّ المنتبج لمسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر يجد أن هناك تحول جذري في بعض المواقف فعودة الدولة بقوة للعديد من القطاعات التي كانت تستعد لفتح أبوابها أمام الاستثمار الخارجي مثل البروكيمياويات والألومنيوم وغيرها ، كما أنّ بعض الملفات الاقتصادية الكبرى كالخوصصة وتفعيل السوق المالي مازالت لم تتراوح مكانها .

لا ينكر أحد أن واردات اقتصاد بلادنا كانت ولا زالت دائماً تابعة لقطاع المحروقات بأكثر من ٩٦ % وهذا ما يجعل مالية بلادنا تتأثر سلباً ، بالإضافة إلى انتقال التأثير إلى معدلات النمو التي بدورها مرتبطة ببرامج الاستثمارات العامة ، حيث من المنتظر أن يتم تجميد جزء من هذه الاستثمارات حتى تتضح الرؤية أكثر ، كما تجدر الإشارة إلى امكانية لجوء الحكومة إلى خفض سعر المرجع في الموازنة حتى العام ٢٠١٠ ، مما يعني بأن سعر ٣٧ دولار للبرميل المعتمد في العام ٢٠٠٩ سيعاد النظر به انخفاضاً بحيث يصبح أقل من ٣٠ دولارا للعام ٢٠١٠ . من جهة أخرى، تراهن الحكومة على موجودات الصندوق المخصص لتنظيم العائدات البالغ حجم احتياطياته الـ ٤٠٠٠ مليار دينار جزائري. ما يمكن استخدامه اليوم في تغطية عجز الخزانة بحدود ١٢٠٠ مليار دينار على مدى ثلاث سنوات ونصف.

انطلاقاً من كل ما ذكرناه فإننا نتنبأ بأن يدخل الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة إذا لم تتحرك الحكومة

وتستثمر احتياطتنا أحسن استثمار ، وسوف تنعكس هذه الأزمة في مجموعة من المؤشرات . وفي هذا السياق نشير على وجه الخصوص إلى بداية النمو في عجز الموازنة العامة ، ومن ثم بلوغه لنسب كبيرة من الناتج الإجمالي . ويكون هذا العجز راجع لحالة الركود وبما ستقوم به الدولة من زيادة سياسة الإعفاءات الضريبية ، بالإضافة إلى عدم ترشيد الإنفاق العام ، و زيادة على ذلك انحسار حجم التحويلات والمعونات الخارجية ، والخوف كل الخوف أن تتكرر تجربة الثمانينيات ، حيث عندما تعذر علينا الحصول على التمويل الخارجي قمنا بعملية التمويل عن طريق زيادة طبع البنكنوت والائتمان المصرفي ، وهذا أدى بدوره إلى العبث بمقتضيات التوازن النقدي حيث زادت كمية النقود (السيولة المحلية) بمعدلات أعلى من معدلات نمو الناتج المحلي ، فأشعل ذلك من نيران التضخم المحلي ، فضلا عن تأثير قوى التضخم المستورد ، ومع دائم شح موارد التمويل ، وزيادة الاستهلاك المحلي وضعف معدلات الادخار المحلي ، مالت معدلات الاستثمار العام والخاص للندهور الشديد فانخفضت معدلات النمو الاقتصادي ، وزادت الطاقات العاطلة ، مع تسجيل ارتفاع في نسب البطالة .

أما فيما يخص التوازنات الخارجية ، فإنه من المحتمل تسجيل عجز في ميزان المدفوعات وهذا نتيجة لتفاقم العجز التجاري وقد تضطر الحكومة لمواجهة هذه العجز بالضغط على الواردات خاصة الوسيطة والاستثمارية ، وقد تلجأ إذا طال عمر الأزمة إلى مصادر الإقراض الخارجي قصيرة الأجل ذات التكلفة المرتفعة .

بدلاً من الخاتمة :

إنّ بلادنا تتمتع حالياً بصحة مالية جيدة ، وقد حققت معدلات نمو مرضية واستطاعت أن تقلص من المديونية وحققت فوائض في ميزانها التجارية... إلخ ، لكن علينا استغلال هذه المؤشرات الجيدة في تطوير قدراتنا الإنتاجية كما ونوعاً وتنويع مصادر صادراتنا لتشمل بذلك ميادين السياحة والفلاحة ، خاصة ونحن نتوفر على مساحات شاسعة صالحة للزراعة ، ونمتلك ساحل طوله يتعدى ١٢٠٠ كلم ، ولنا مناظر خلابة تسر السائحين .

لقد حان الوقت من أجل وضع مخططات تنموية والاجتهاد في تنفيذها ، حتى لا نكون دائماً تحت رحمة تقلبات أسعار النفط ، ولابد أن نستفيد من دروس حقبة السبعينيات التي سميت بفترة العصر الذهبي ، واستغلالها أحسن استغلال حتى لا تتكرر فترة العقد الذهبي الضائع وهي سنوات الثمانينيات . لا يمكن أن ننكر أن هناك تحسن كبير خاصة فيما يتعلق بمعدلات البطالة والفقر ، فمنذ أن تولى رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة زمام الحكم بداية من سنة ١٩٩٩ تحسنت كثير هذه المؤشرات وأولى اهتمام كبير لمسألة التشغيل ودعم الشباب ، لكن المشكل الذي مازلنا نتخبط فيه هو اعتمادنا على أكثر من ٩٧ % من إيراداتنا على مصادر نفطية .

إنّ الحكومة المنتظرة بعد الانتخابات الرئاسية لابد أن تستثمر ما تم تحقيقه في فترة فوران أسعار البترول وذلك من أجل إحداث تنمية شاملة ومستدامة ، كما يجب عليها أن تضع نصب عينيها فترة الكساد ولا تضطرب منه . لأنها سوف تقوم باستثمار حصيلة السبع السمان لمواجهة السبع العجاف ، ولذلك لابد أن تسرع في تجهيز خطط مدروسة تحوي اجراءات سريعة ودقيقة لاجتياز السبع العجاف بسلام وأمان ، ولا شك إذا قولنا أنّ الحكومة التي تملك خبرات في التعامل مع الدورات الاقتصادية ستكون أكثر قدرة على التعامل مع فترات الكساد والتخفيف من انعكاساتها على الاقتصاد الوطني .

هذه هي المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة المنتظرة بعد الانتخابات الرئاسية